



تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء

المهندس محمد ناجي عطري

مكتبة الأسد، دمشق - ٥ نيسان ٢٠١٠

ملخص نتائج ندوات الجمعية البريطانية السورية حول التنمية الحضرية كما وردت في ندوة المناطق الخضراء دمشق مكتبة الأسد، نيسان ٢٠١٠

عقدت في دمشق في ٥ نيسان ٢٠١٠ ندوة تحت عنوان **المساحات الخضراء في المدن** برعاية وحضور السيد رئيس مجلس الوزراء. تم تنظيم الندوة من قبل الجمعية البريطانية السورية وبرنامج تحديث الإدارة البلدية MAM وبحضور السادة الوزراء والمحافظين المعنيين في مكتبة الأسد الوطنية، وهدفت إلى تسليط الضوء على واقع المساحات الخضراء في المدن والمحافظات من النواحي البيئية والإدارية والتنظيمية.

تم التركيز خلال الندوة على رسم خطوط عمل موجهة للمدن السورية في ضوء التجارب العالمية وأهمية توفير الحدود المطلوبة في المدن من المساحات الخضراء المتواصلة والحفاظ على الأراضي الزراعية داخل وحول المدن، كما تناولت ورشة العمل حالات دراسية تفصيلية في المدن السورية الكبرى: حلب وحمص ودمشق.

في بداية الندوة تم تسليط الضوء على نتائج الفعاليات السابقة التي نظمتها الجمعية البريطانية السورية مع برنامج الـ MAM وتقييم المستجندات المتعلقة بتوصيات ندوتي "دمشق 2020 - شارع الملك فيصل كحالة دراسية" التي أقيمت في آذار من العام ٢٠٠٧، و ندوة "تدمير - رؤية حفاظ وتنمية" التي أقيمت في آذار من العام ٢٠٠٨.

يمكن تلخيص مناقشات وتوصيات الندوة وفق المحاور التالية:

١. دمشق 2020، شارع الملك فيصل
 ٢. تدمير، رؤية للحفظ والتنمية
 ٣. المساحات الخضراء والزراعية في المدن والمحافظات
- الحالة الدراسية الأولى: مدينة حلب
الحالة الدراسية الثانية: مدينة حمص
الحالة الدراسية الثالثة: مدينة دمشق
- التوصيات العامة
طروحات وهموم المواطنين



تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء

المهندس محمد ناجي عطري

مكتبة الأسد، دمشق - ٥ نيسان ٢٠١٠

١. دمشق 2020، شارع الملك فيصل

أكدت ورشة العمل من خلال الكلمات التي قدمها المشاركون ومدخلات الحضور على أهمية تنفيذ جميع توصيات التي خلصت إليها ورشة العمل السابقة والتي جاء تنظيمها على أثر تهديد منظمة اليونسكو بوضع دمشق على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر، وقد تم خلال هذه الورشة التركيز على النقاط التالية:

- العمل على اصدار قرار يتبنى توصيات اللجنة المشكلة من قبل وزارة الثقافة الخاصة بشارع الملك فيصل التي تدعو لتحديد وتصنيف وحماية المباني ذات القيمة التاريخية أو الثقافية في محيط المدينة القديمة خارج السور ولا سيما في منطقة شارع الملك فيصل ويضعها قيد التنفيذ، على أن يتم أيضا حماية النسيج المعماري والاجتماعي في هذه المناطق.
- متابعة مراحل تنفيذ توصيات ندوة "دمشق ٢٠٢٠، شارع الملك فيصل" من قبل محافظة دمشق.
- التأكد من تقييد دراسة مصور دمشق العام الجارية حالياً بتوصيات الندوة السابقة وخاصة فيما يتعلق بتوصيات شارع الملك فيصل، والالتزام باشتراطات مناطق حماية موقع التراث العالمي التي تضعها اليونسكو، ووضع رؤية لها تناسب واقعها الخاص وبمشاركة وزارة الثقافة ممثلة بالمديرية العامة للآثار والمتاحف واليونسكو.
- تنفيذ قرار ترسيم حدود مناطق الحماية خارج السور الصادر عن وزارة الثقافة في ٢٦/١/٢٠١٠، واعتماد المخطط المتكامل للحفاظ والتنمية في مدينة دمشق القديمة كجزء من الحفاظ على هوية المنطقة وهوية مدينة دمشق ككل الذي تقوم محافظة دمشق على اعداده بالتعاون مع برنامج MAM.
- وضع آلية عمل لإشراك جميع الجهات الحكومية المحلية المعنية والهيئات الدولية والمجتمع الأهلي بكل فئاته بعملية تقييم ومتابعة تنفيذ المخطط المتكامل للحفاظ والتنمية في مدينة دمشق القديمة (داخل وخارج السور)، ووقف منح أي رخص لمنشآت سياحية في دمشق القديمة (منطقة داخل السور) وحصر منحها في بعض المناطق خارج السور وخاصة منطقة باب سريجة لحين انجاز عملية تقييم المخطط المذكور.
- تفعيل اتفاقية القروض الميسرة للمالكين ضمن المدينة القديمة خارج السور وداخله للعمل على ترميم عقاراتهم السكنية واستمرار وجودهم وحياتهم فيها، مستعينين بجهات معتمدة خاصة أو عامة مختصة بأعمال الترميم يشاركونها من قائمة معينة مقابل حصولهم على القروض الميسرة.



تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء

المهندس محمد ناجي عطري

مكتبة الأسد، دمشق - ٥ نيسان ٢٠١٠

- تقديم خطة من قبل وزارتي السياحة و الثقافة لإدارة موقع المدينة القديمة وخاصةً بمناطق السياحة الدينية النامية في السيدة رقية وتفعيل دور الشرطة السياحية لوقف تدهور المنطقة على حساب الاستثمار.
- إغلاق المدينة القديمة أمام حركة السيارات العابرة وتنظيم إدارة المرور الخدمي والمحلي وإطلاق تجربة السيارات الكهربائية للنقل العام ضمن المدينة القديمة والمراقبة الدائمة للأداء من خلال توفير المؤشرات العلمية المناسبة وبالاستعانة بجهاز الشرطة السياحية التي يتم تدريبه حالياً.

٢. تدمر، رؤية للحفاظ والتنمية

أكدت ورشة العمل على كافة توصيات الندوة السابقة المنعقدة عام ٢٠٠٨، ولا سيما المتعلقة بخطورة تحذير منظمة يونسكو بوضع المدينة على لائحة التراث العالمي في حال الخطر في حال لم تتخذ اجراءات الحماية للمدينة الأثرية وهي من أوائل المعالم المسجلة على لائحة مواقع التراث العالمي.

كما أكدت الندوة على ضرورة وضع الأولويات التنموية لتحسين التجربة السياحية وتركيز العوائد بأيدي السكان المحليين مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الموقع ومحيطه من الفعاليات السياحية.

إلا أن ذلك بدوره يطرح المزيد من التحديات في مجال التنمية والحماية التي يمكن إجمالها من خلال التوصيات التالية:

- تعميم رئاسة مجلس الوزراء على كافة السلطات المعنية المحلية والمركزية للتقيد بتوجيهات وتوصيات منظمة يونسكو والندوة الخاصة بمدينة تدمر والتي أقيمت في شهر آذار ٢٠٠٨ تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء والعمل ضمن الخطة الاستراتيجية لإقليم تدمر التي تم وضعها من قبل برنامج ال MAM.
- التزام وزارة السياحة بتوصيات ندوة تدمر ٢٠٠٨ والأخذ بعين الاعتبار كافة الأبعاد والرؤى المحلية والدولية قبل وضع الصياغة النهائية لخطةها الإدارية والاستثمارية للموقع، ولا بد لخطة وزارة السياحة لإدارة الموقع التي أعلنت مؤخراً أن تتواءم مع عمليات حماية الموقع الأثري والمنظر العام المحيط به من التعدادات وأن يصل جزء الأكبر من عوائد ادارة الموقع لدعم جهود الحماية.
- توجيه القائمين على إدارة الموقع الأثري باتخاذ إجراءات وقائية فورية لحماية الموقع من أعمال التعدي اليومية وإزالة ما تم إنشائه بدون ترخيص وفق خطة سريعة، وعدم انتظار خطة إدارة الموقع التي تعمل عليها وزارة السياحة والتي قد يطول أمد تحقيقها.
- التعميم من قبل رئاسة مجلس الوزراء على كافة السلطات المعنية لإخضاع كافة مشاريع البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية في منطقة تدمر (مثل : مشاريع الطرق والمطارين الحالي والمستقبلي وحي القصور،... الخ) لدراسات تقييم الأثر البيئي وفق الأصول الفنية المعتمدة عالمياً وتدقيقها وإقرارها من قبل الجهات المختصة مع التذكير بأن المرحلة الأولى من طريق الواحة التي انتهى العمل عليها منذ فترة قريبة لم تجري لها أية دراسة للأثر البيئي.
- الغاء تنفيذ المرحلة الثانية من طريق الواحة من قبل محافظة حمص، والتقيد بما ورد في مقترح خطة العمل الاستراتيجية لإقليم تدمر وقرار حماية الموقع ٣/آ وقرار حماية سبخة الموح.



تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء

المهندس محمد ناجي عطري

مكتبة الأسد، دمشق - ٥ نيسان ٢٠١٠

- التأكيد على وزارة النقل ومحافظة حمص على أن مقترح التحويلة الشمالية الجديدة هي البديل الأفضل في المحيط شبه الإقليمي، وذلك للاعتبارات البيئية والاقتصادية والطرقية وجمالية معا، وإيقاف العمل نهائياً على التحويلة الجنوبية كبديل ثاني.
- يشكل غياب المراجعة الجديدة للمخطط التنظيمي لمدينة تدمر أحد أبرز مكامن الخلل على مستوى التنمية المحلية، ويبقى ذلك المكون الذي أكدّت عليه خطة العمل الاستراتيجية لإقليم تدمر التي أعدها برنامج MAM حاسماً في مجال خلق مدينة أكثر جاذبية للاستثمار والتنمية
- منع أي استثمارات تطوير عقاري أو سياحي في المناطق القريبة من محيط الموقع الأثري ومنطقة الحماية.
- الموافقة على مقترح اليونيسكو المتعلق بتحويل موقع التراث العالمي من موقع أثري إلى منطقة تضاريس طبيعية محمية NATURAL LANDSCAPE وما يتضمنه ذلك من حماية الجبال المحيطة للموقع كجزء لا يتجزأ من أصالته وتحديد مدة زمنية محددة لا تتجاوز العامين لتنفيذ ذلك.
- قيام وزارة الإدارة المحلية والسلطات المحلية باتخاذ الإجراءات المحلية اللازمة لوقف النشاط العمراني في المنطقة الانتقالية بين المدينة والموقع الأثري ريثما يتم العمل على إعداد المخطط التنظيمي الجديد للمدينة.
- التأكيد على خطورة تحول المدينة الأثرية من واحة في الصحراء إلى قرية أثرية تُخنقها التنمية الحديثة من كافة الجهات، مما يؤدي إلى فض العلاقة الخالابة بين المدينة الأثرية والواحة من جهة وتوضعها بين الجبال الصحراوية من الجهة الأخرى والتي تؤكد عليها منظمة يونيسكو.
- توجيه وزارة النقل بالتقيد بتوصيات التقارير الدولية المعدّة لدى الوزارة التي تم وضعها ضمن إطار خطة العمل الاستراتيجية لإقليم تدمر، والتي تحدد أساليب إدارة العمليات الملاحية وحجم وحمولات الطائرات في المطار الحالي لحماية المدينة والموقع الأثري من الأخطار المحتملة تمهيداً لإغلاقه.
- التركيز على دعم السياحة الثقافية والصحراوية والبيئية في مجال جدول أولويات البنية التحتية بدلا من الترويج لسياحة الاستجمام (قرى سياحية منعزلة، كازينوهات....) وما يترافق معها من تهديدات على بنية المواقع التراثية الهشة ومحيطها الطبيعي.
- توجيه محافظة حمص ومجلس مدينة تدمر لاتخاذ كافة الإجراءات الإدارية الكفيلة بحد التنمية العمرانية في منطقة القصور ومنع الارتفاع الطابقي في منطقة تدمر ككل.

٣. المساحات الخضراء والزراعية في المدن والمحافظات

تحضيرا لندوة المساحات الخضراء في المدن السورية قامت اللجنة المنظمة وعلى مدى عامين بتوثيق حجم التدهور في المساحات الخضراء والأراضي الزراعية في المدن السورية اما عن طريق التصوير المباشر كما حصل في منطقة خانق الربوة أو عن طريق مقارنة الصور الفضائية للمدن السورية في أعوام مختلفة، وقد كانت النتائج مذهلة من جهة حجم تآكل المناطق الخضراء والزراعية على حساب التوسعات السكنية وخاصة العشوائية منها.

وقم تم خلال الندوة استعراض ثلاث حالات دراسية لكل من:

١. مدينة حلب، حيث تم مناقشة توسع المدينة الكبير في العقود الأخيرة ولا سيما على حساب المناطق الزراعية الخصبة وعدم مراعاة الاضرار الكبيرة الناشئة عن ذلك في المخططات التنظيمية الحالية.
٢. مدينة حمص، حيث تم مناقشة موضوع تدهور منطقة البساتين في شكل خاص والمناطق الخضراء في المدينة بشكل عام.
٣. مدينة دمشق وريفها، حيث تم مناقشة التدهور البيئي الكبير الحاصل في منطقة ريف دمشق عموما ومنطقة خانق الربوة خصوصا.

وبعد استعراض ومناقشة هذه الحالات الدراسية من قبل المحاضرين والحضور تم التوصل الى التوصيات التالية:

الحالة الدراسية الأولى: مدينة حلب

- تعديل المخطط التنظيمي للمدينة الذي يقام بدراسته حاليا بحيث يتفادى التوسع جميع المناطق الزراعية والخضراء، واعتماد طرق توسع غير حلقيه لتحقيق ذلك.
- تكثيف جهود مجلس مدينة حلب لحماية حوض نهر قويق وتطهير محيطه من جميع التعديات العمرانية والإشغالات الحرفية خلال فترة زمنية محددة.
- إعادة دراسة موضوع استبدال الأشطرة الخضراء على محاور الطرق والتأكيد على وجوب وجود هذه الأشطرة خضراء.
- وضع برنامج تنفيذي لردم الفجوة بين المناطق الخضراء التي ترد في المخططات التنظيمية وبين ما ينفذ منها، حيث لم تتجاوز النسبة المنفذة من مخطط حلب القديم خمس حصة الفرد المخططة.

- الأخذ بعين الاعتبار ضمن استراتيجية تطوير مدينة حلب الجاري العمل عليها حالياً ربط المناطق الخضراء المقترحة ضمن المجاورات السكنية لخلق شبكة عمل مترابطة بينها، وجعل ذلك أحد الأهداف الاستراتيجية لتطوير المخطط التنظيمي.
- قيام محافظة حلب ومدينة الشيخ نجار الصناعية بالعمل للحد من التأثيرات البيئية السلبية للمدينة الصناعية وتنفيذ كافة مراحل الحزام الأخضر المقترح على المخططات حول المدينة الصناعية خلال مدة زمنية محددة.
- تكريس حوض المسيل الغربي كحد تنموي لتوسع المدينة مع حماية طابعه البيئي الأصيل من أي تعديلات وإعلانه محمية طبيعية.

الحالة الدراسية الثانية: مدينة حمص

- التأكيد على محافظة حمص ومجلس المدينة للعمل على تفعيل العمل بالمرسوم التشريعي رقم ٥٩ لعام ٢٠٠٨ كأداة مثالية لوقف الزحف العمراني إلى منطقة بساتين حمص والقيام بحملة فورية لإزالة المخالفات المرتكبة بمنطقة البساتين من خلال الاستعانة بالصور الجوية المتوفرة لدى مجلس مدينة حمص لعام ٢٠٠٣ كأداة للبت بالمخالفات ومقارنتها بالصور الفضائية الجديدة المتوفرة لدى الجهات المعنية أو من موقع غوغل، وإعطاء ذلك مدة زمنية محددة لا تتجاوز العام.
- العمل الفوري على منع أي نشاط عمراني بما فيه التسوير أو انشاء خزانات سطحية في منطقة البساتين وإعلانه كمحمية طبيعية زراعية.
- الحد الفوري من تأثير الطرق الحالية ضمن البساتين كمحاور لنمو المخالفات من خلال المراقبة المكثفة واتخاذ كافة الإجراءات القانونية المشددة والامتناع النهائي عن استحداث أي طرق أو ممرات جديدة من قبل مجلس المدينة في منطقة البساتين.
- قيام وزارة الإدارة المحلية بدراسة أثر توسع حمص باتجاه الغرب على الضفة الثانية لنهر العاصي، وما يتطلبه ذلك على المستوى المروري ومد الطرق اللازمة لخدمة ٤٠٠ ألف مواطن يخطط لسكنهم في مناطق التوسع.
- قيام مجلس مدينة حمص بحماية وتجميل الحدائق العامة وخلق مناطق خضراء عامة جديدة خاصة في شرق المدينة الذي يعاني من افتقار كبير في المناطق الخضراء والمفتوحة.

الحالة الدراسية الثالثة: مدينة دمشق

- تكليف محافظة دمشق بتوثيق وتثبيت ما تبقى من المناطق الخضراء التراثية ضمن المدينة من التعدادات والابادة بما فيها مناطق: وادي الربوة وحواكير الصبارة وبواقي بساتين المزة والوادي الشرقي وبساتين أبو جرش وما تبقى من كيوان وبستان القط وبساتين الناعورة وحكر النعنع، وذلك عبر استخدام الصور الجوية والتأكيد على المحافظة عليها بصفتها التنظيمية كمناطق خضراء محمية ضمن دراسة المصور العام وأية دراسات تخطيطية تفصيلية.
- نظراً لكون خانق الربوة معلم طبيعي تضرسي ثقافي استثنائي بما يحويه من منظومات مائية معقدة يبدأ تاريخها من الفترة الآرامية، بالإضافة إلى وجود المعالم التاريخية الهامة التي تسجل لمجمل تاريخ الحضارات المتعاقبة، والحياة النباتية والحيوانية والتشكلات الصخرية، كل ذلك يدعو بشكل واضح إلى قيام لجنة وزارية مشتركة من قبل كل من وزارات الإدارة المحلية والدولة لشؤون البيئة والزراعة والإصلاح الزراعي والثقافة والسياحة والتعليم العالي مع محافظة دمشق لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحويل المنطقة إلى أول متنزه طبيعي وطني وإعلان منطقة الربوة محمية طبيعية وثقافية إسوةً بالكثير من عواصم العالم.
- اتخاذ محافظة دمشق الإجراءات الكفيلة لتوفير المقومات العمرانية الكفيلة بإغلاق طريق خانق الربوة والاستفادة من الطرق البديلة المتوفرة حالياً (قاسيون وقصر الشعب)، ليعاد للمحور دوره كدرب للتنزه البيئي والحفاظ على القطار التاريخي.
- تشكيل لجنة مركزية من قبل رئاسة مجلس الوزراء وعضوية وزارات الإدارة المحلية والداخلية والعدل و جمعيات و شخصيات مهتمة للإشراف على الحملة التي ستتولاها محافظة دمشق لإزالة التعديات العمرانية من قبل مالكي المطاعم والمقاهي والتي تزيد نسبتها أحياناً بعشرين ضعف عن مساحة الرخصة الأصلية، وكذلك إزالة تعديات السكان المحليين المخالفة وفق القوانين والأنظمة النافذة (ولاسيما المرسوم التشريعي رقم ٥٩ لعام ٢٠٠٨) وبالاعتماد على الصور الجوية المتوفرة لدى محافظة دمشق لعام ٢٠٠٣ كأداة للبت بالمخالفات ومقارنتها بالصور الفضائية الأحدث المتوفرة لدى الجهات المعنية أو من موقع غوغل.
- اعتبار استمرار التعدي على المناطق الخضراء أو السكوت عنه جرماً بحق البيئة لا يمكن التهاون فيه، علماً أنه لوحظ مؤخراً تزايد ملحوظ للنشاط المخالف وخاصة في منطقة الربوة، ويمكن أن يلاحظ المراقب بسهولة العشرات من التعديات التي يجري تنفيذها الآن، والجدران الإسمنتية الغضة والتي يترك مرتكبوها دون رقابة أو محاسبة في أحسن تقدير.
- ظهر بوضوح أن عملية التصفية المنهجية للغطاء الشجري تمر بمراحل تبدأ بتبييس الشجرة التدريجي ومن ثم قطعها نظراً لامتلاك المبررات القانونية لذلك بعد موتها، ومن ثم العمل على كشف الأراضي الناتجة تمهيداً لاستثمارها ويتوجب على السلطات الزراعية والبيئية مع محافظة دمشق قمع هذه الممارسات بشدة وفق القوانين والأنظمة النافذة وإحالة المرتكبين للقضاء.



تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء

المهندس محمد ناجي عطري

مكتبة الأسد، دمشق - ٥ نيسان ٢٠١٠

- توجيه وزارات الزراعة والإصلاح الزراعي والإدارة المحلية والدولة لشؤون البيئة إضافة لمحافظة دمشق بدعم المشروع المقترح لتوثيق كافة الأشجار والتشكلات الصخرية في خانق الربوة وباقي المناطق الخضراء في مدينة دمشق ومن ثم في سائر المدن السورية وربطها بنظام بيانات مرتبط بإحداثياتها الجغرافية، بوصف ذلك الأداة الوحيدة لضبط مرتكبي عمليات التصفية للغطاء الشجري في هذه المناطق.
- تسريع جهود وزارة الدولة لشؤون البيئة مع محافظة دمشق لإنشاء الحديقة البيئية في منطقة كيوان كمشروع مكمل لإنشاء المنتزه الوطني في خانق الربوة.
- توجيه وزارة الثقافة - المديرية العامة للآثار والمتاحف لحصر ما تبقى من المعالم الأثرية الخاصة في خانق الربوة وترميمها والمحافظة عليها (أنظمة الري القديمة، المطاحن، قصر الأمير سعيد الجزائري،... الخ) و استملاكها إذا لم يقم أصحابها بترميمها و المحافظة عليها إضافة إلى التعاون مع الجهات المعنية لإزالة التعديات وترميم المعالم التراثية العامة في منطقة الربوة (صخرة المنشار، محطات القطار وتجهيزات السكة الحديد... الخ) باستخدام طرق الترميم والتأهيل العلمية.

التوصيات العامة:

بعد استعراض الحالات الدراسية للمدن الثلاثة تم طرح عدة حلول مطبقة في دول أوربية يمكن الاستفادة منها في سوريا، وقد تم من خلالها التوصل الى التوصيات العامة التالية:

- إشراك المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية في عملية حماية شعبية للإرث الأخضر، وطرح مبادرة خدمة العلم الموازية والتي تركز على تأدية خدمة العلم من خلال الخدمة المدنية لحماية الموروث التاريخي والثقافي والبيئي والتي تقوي الشعور الوطني بالمسؤولية والعمل العام.
- تأسيس أمانة وطنية لإنشاء وإدارة المحميات الطبيعية وحماية الارث البيئي والتاريخي على غرار The national Trust أو Civilian Conservation Corps في المملكة المتحدة واللتان تعملان على حماية كل ما يعتبر رصييداً وطنياً على المستوى الطبيعي البيئي أو التراثي أو أنماط الحياة المحلية.
- تعاون الادارات المحلية مع الجامعات العامة والخاصة لنشر جميع المخططات التنظيمية لمختلف مناطق القطر في أقرب مركز جامعي والاعلان عنها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل ليتمكن جميع المهتمين وأصحاب العلاقة من ابداء وجهات النظر حولها.



تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء

المهندس محمد ناجي عطري

مكتبة الأسد، دمشق - ٥ نيسان ٢٠١٠

- تشكيل فريق متابعة في مجلس الوزراء وبمشاركة الجمعية البريطانية السورية وبرنامج ال MAM لمتابعة تقييد الجهات المعنية بتنفيذ توصيات الفعاليات الثلاث التي تم اقرارها (ندوة دمشق عام ٢٠٢٠ و ندوة تدمر و الندوة الأخيرة حول المناطق الخضراء) ورفع التقارير الدورية والمقترحات حول ذلك إلى السيد رئيس مجلس الوزراء.

طروحات وهوم المواطنين:

من خلال المناقشة والأسئلة التي طرحها الحضور خلال الندوة تم التوصل الى الطروحات التالية والتي تشكل حيزا كبيرا من اهتمام المواطن السوري لتعلقها بسلامة مدينته وبيئته وارثه الثقافي والطبيعي:

- الكف عن انتهاك حرمة المساحات الخضراء أو استبدال البساتين بحدائق تحت مسميات الاستثمار والحدائق في عالم يعاني من آثار التغيرات المناخية والتدهور البيئي، وربط مفهوم التنمية بمفهوم الحماية وجعلهما مصطلحاً واحداً.
- العمل على الاسراع بإقرار قانون التخطيط الاقليمي لما له من أهمية قصوى في تنظيم عملية التنمية مع الحفاظ على المناطق الخضراء والزراعية.
- تسجيل كافة المواقع الطبيعية خارج وداخل المدن على لوائح حماية مفصلة تحدد الأنماط الحيوانية والنباتية والأنماط البيئية ونشر معلومات توثيقية عنها تمكن من رصد التغيرات الدقيقة على توازنها البيئي.
- وضع الخطط لاحياء المناطق البيئية المندثرت وهي بحيرة قرينة في يبرود، غوطة جبرود، بحيرة الهيجانة، بحيرة العتيبة، الحوض الأدنى لنهر الأعوج وسهل عدرا.
- وضع الخطط الفورية لحماية المناطق البيئية المهتدة وهي غوطة دمشق الغربية والشرقية، إقليم المرج، وادي بردى، سهل الزبداني، وادي النسور في بلودان، وادي منين، وادي البجاج، غابات اللزاب في أعالي جبال لبنان الشرقية ووادي الحجر (بين يبرود والنبك ودير عطية).
- وضع المناطق البيئية التالية تحت المراقبة الصارمة لمنع التدهور فيها وهي غابات شمالي حرمون، وادي القرن، وادي معلولا والحوض الأعلى لنهر الأعوج.
- العمل على تطوير دليل بالأنواع النباتية والحيوانية السورية يساعد الدارسين والمهتمين في عمليات الحماية أو خلق الحدائق العامة التي تتمتع بأصالة المكون النباتي فيها.



تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء

المهندس محمد ناجي عطري

مكتبة الأسد، دمشق - ٥ نيسان ٢٠١٠

- التوجيه بالوقف الفوري لجميع تراخيص البناء على الأراضي الزراعية ريثما يتم العمل على وضع تعريف واضح وغير قابل للتأويل للبيت الريفي من قبل وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعي والإدارة المحلية بهدف ضبط النشاطات العمرانية فوق الأراضي الزراعية عامة.
- التوجيه بالتقيد الدقيق بالإجراءات التنفيذية التي تنص عليها مجموعة القوانين والأنظمة لوقف المخالفات والتعديلات العشوائية على الأنهر والموائل المائية والمناطق الطبيعية وخاصة قوانين البيئة والحراج.
- اعتماد مقارنة الصور الجوية والفضائية بين عام ٢٠٠٣ وحاليا كأداة قانونية لتحديد وإزالة جميع المخالفات على جميع المناطق الخضراء والزراعية في القطر.
- الاستفادة من تجارب الدول الأوروبية لاعتماد أسس عمرانية صارمة للتخطيط تراعي المتطلبات البيئية بشكل أساسي ليتم تطبيقها على جميع التوسعات العمرانية في القطر.
- دراسة أسلوب عمل بديل عن الأسلوب الذي مازال معتمداً منذ بداية القرن العشرين المتلخص بتوسع المدينة تدريجياً على حساب المناطق الخضراء ومنها مثلاً منطقة كفرسوسة والاستفادة من تجارب عالمية أخرى في توسع المدينة حصراً في ضواح لا تؤثر على المناطق الخضراء كتوسع قدسياً و مشروع دمر.
- إجراء دراسة جدية مستندة لتجارب وخبرات علمية حول إمكانية استبدال الأبنية المخالفة والعشوائية والمؤذية المخالفة و النظامية (كالباغات و الورش و الصناعات الملوثة) بمناطق زراعية ماثلة للتي كانت واقعة مكانها عوضاً عن الإجراء المتبع حالياً باستبدالها بأبنية منظمة إذ أنه من الممكن بناء الأبنية البديلة في ضواح ليس فيها مناطق خضراء.
- تخفيف جهود محافظة دمشق لإعادة إحياء منتزه الصوفانية خلال العام ٢٠١٣ والتي تعمل اليوم على تحضير الدراسات اللازمة لذلك.
- عدم السماح بإنشاء مرائب ونشاطات استثمارية أسفل الحدائق القائمة في مدينة دمشق والسعي لتنظيم المرائب الجديدة حصراً في المقاسم المفتوحة الفارغة أو في مقاسم معينة يتم تعديل صفتها العمرانية وفق الدراسات التنظيمية التي تعتمد المعايير العالمية و تحديد احتياجات مواقف السيارات حسب المناطق والشوارع.
- اعتماد سياسة دخول مركز المدينة المأجور لغير القاطنين بشكل تجريبي في مركز مدينة دمشق أسوة بتجارب عالمية مماثلة لاعتماده في باقي مراكز المدن والتركيز على تحسين وسائط النقل العام الصديقة للبيئة.



تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء
المهندس محمد ناجي عطري
مكتبة الأسد، دمشق - ٥ نيسان ٢٠١٠

- توجيه محافظة دمشق لاعتماد ممرات خاصة لدراجات الهوائية في جميع انحاء العاصمة وتحويل نسبة من أحياء المدينة الى مناطق مخصصة للمشاة ودراجات الهوائية وخالية من جميع المركبات كشوارع الصالحية.
- تنظيم عملية وقوف السيارات في جميع احياء مدينة دمشق على أن تراعى فيه احتياجات القاطنين في الوقوف المجاني بشكل أساسي ومن ثم احتياجات الزوار في الوقوف المأجور على أن يتم تعميم ذلك على سائر المدن السورية فيما بعد.